

2025/20.

واردات عدد
05 أبريل 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مشروع

قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027.

فصل وحيد: يرخص لوزير الاقتصاد والتخطيط القائم في حق الدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027 بمبلغ قدره مليون ومائتان وخمسون ألف (1.250.000) دولار تدفع على ثلاثة أقساط سنوية بعنوان سنوات 2025 و2026 و2027.

2025/20.

2025/20 .

واردات عدد.....
05 افريل 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027

شرح الأسباب

يهدف مشروع القانون المعروف الى الموافقة على الترخيص للدولة للاكتتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025-2027. وقد تمت المصادقة على هذا التجديد خلال اجتماع مجلس محافظي الصندوق في دورته السابعة والاربعين المنعقدة بروما يومي 14 و 15 فيفري 2024. إذ حرت العادة بان تجتمع الدول الاعضاء كل ثلاثة اعوام قصد استعراض نتائج التدخلات السابقة للصندوق والاتفاق حول توجهاته واولوياته المستقبلية وايضا حول الدعوة لتجديد موارده.

1- تقديم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

تم تأسيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) خلال سنة 1977 وهو وكالة من وكالات الاسم المتحدة سخرت في تمويل المشاريع في مجالات التنمية الفلاحية والريفية وتطوير نظم الإنتاج الغذائي. وتهدف تدخلات الصندوق بالاساس الى تحسين مستوى عيش الفئات الاكثر هشاشة في مختلف بلدان العالم ومقاومة الفقر والتهيش والمحافظه على الامن الغذائي لهذه الفئات.

✓ تركيبته: يضم الصندوق حاليا 178 دولة عضوا من البلدان الاعضاء بمنظمة الأمم المتحدة تتوزع الى البلدان ذات الدخل المرتفع، وهي المساهمة الأساسية في موارد الصندوق، والبلدان ذات الدخل المتوسط ومنها تونس والبلدان في طور النمو.

✓ القروض المسندة من قبل الصندوق: تعتبر القروض المسندة من قبل الصندوق من القروض الأكثر تفضلية بين مختلف الجهات المانحة. وتختلف شروط الاقراض ومعايير التمويل المعتمدة من قبله من بلد الى آخر مستندة في ذلك على معدل الدخل الفردي الخام بهذه البلدان. وتنقسم هذه الشروط الى:

2025/20 .

- شروط ميسرة للغاية (conditions particulièrement favorables) وتخص البلدان الأكثر فقرا.
- شروط مختلطة (conditions mixtes).
- شروط اعتيادية (conditions ordinaires) وتخص البلدان ذات الدخل المتوسط ومنها تونس، وتتمثل أساسا في نسب فائدة تفضيلية إلى جانب معدل مدة سداد تناهز 20 سنة وفترة إمهال تصل إلى حدود 7 سنوات.

✓ تعبئة موارد الصندوق: طبقا لمقتضيات المادة عدد 4 من اتفاقية إنشاء الصندوق، تتكون موارد الصندوق من مساهمات أولية ومساهمات إضافية وأيضا من مساهمات خاصة من قبل الدول غير الأعضاء. حيث تم التنصيص على امكانية دعوة البلدان الأعضاء إلى تقديم مساهمات إضافية أو الزيادة في مبلغ مساهماتهم إذا ارتأى مجلس محافظي الصندوق ضرورة لذلك، ضمانا لاستمرارية عمليات الصندوق.

وفي هذا الإطار، قامت هيئة المشاورات الخاصة بتجديد موارد الصندوق المنعقدة في إطار الدورة السابعة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق سألقة الذكر، بالموافقة على دعوة البلدان الأعضاء إلى تقديم مساهمات جديدة للصندوق قصد الترفيع في موارده بعنوان الفترة (2025-2027). وستمكن هذه المساهمات من تأمين برنامج عمل للصندوق يقدر بـ 10 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المذكورة والترفيع من حجم القروض والهبات لفائدة البلدان الأعضاء به.

2- التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

انطلق التعاون بين تونس والصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال سنة 1980، وتقدر جملة التمويلات المسندة لتونس منذ ذلك التاريخ بحوالي 215 مليون دولار أمريكي تم من خلالها تمويل أربعة عشر (14) مشروع تنمية فلاحية وريفية منها 12 مشروعا تم تنفيذها بالكامل، على غرار "مشروع التنمية الفلاحية والرعوية بالجنوب الشرقي" (ولايتي تطاوين وقبلي) ومشروع التنمية المندمجة بولاية سليانة.

هذا وقد تم خلال سنة 2018 إبرام إطار امتزاجي للتعاون مع الصندوق تحت عنوان "برنامج الفرص الاستراتيجية" «programme d'options stratégiques pour le pays (COSOP)» وهو يتعلق بالفترة 2019-2024، علما بأنه تم تمديده إلى غاية موفى شهر ديسمبر 2026.

ويتمحور هذا البرنامج حول ثلاثة أهداف استراتيجية وهي على التوالي:

- تحسين البنية التحتية والإنتاجية الفلاحية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- إدراج الفئات الريفية الأكثر فقرا في سلاسل القيمة الفلاحية.
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب بالمناطق الريفية.

هذا وقد تم إلى حد الان تمويل مشروعين جديدين في إطار هذا البرنامج، وهما على التوالي:

- مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بولاية القيروان: المبرم بتاريخ 10 فيفري 2020 والممول من خلال قرض بقيمة 20.75 مليون أورو إلى جانب هبة بقيمة 0.63 مليون أورو. ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة أفراد العائلات المعوزة والمحدودة الدخل لاسيما النساء والشباب منهم على اكتساب تقنيات ومهارات مستدامة يبنيا نتيج لهم خلق موارد رزق تمكنهم من تجاوز عتبة الفقر وتجعلهم مستقلين ماليا.

- "المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي DINAMO"، والذي يهدف إلى المساهمة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي (باجة-جنديوبة-الكاف-سليانة والمنطقة الجبلية الشمالية الغربية لولاية بنزرت)، الى جانب تعزيز قدرات المتساكنين بهذه المناطق على مجابهة تأثيرات التغيرات المناخية. هذا، ومن المتوقع أن ينتفع بهذا المشروع سكان 45 عمادة تنتمي إلى 15 معتمدية بالولايات المذكورة وسيتم تمويله بقرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بحوالي 30 مليون دولار.

3- دوافع الاكتتاب في التجديد الثاني عشر:

- على الصعيد الدولي: يمثل التجديد الثالث عشر دعما هاما لمساهمة الصندوق في تحقيق اهداف التنمية المستدامة والوفاء بمهمته الأساسية المتمثلة في تعزيز التحول الريفي المستدام إلى موفى سنة 2030، لاسيما في ظل التحديات الحالية التي يشهدها العالم على غرار آثار تغييرات المناخية. وستمكن هذه الزيادة في المساهمات من تأمين برنامج أكبر من القروض والهيئات للبلدان الأعضاء.
- على الصعيد الوطني: سيتمكن هذا التجديد من رفع حصة تونس من التمويلات المقدمة من قبل الصندوق لاسيما من الهيئات ومن المساعدات الفنية وأيضا من القروض الميسرة في مجال التنمية الفلاحية والريفية، حيث تعتبر القروض الممنوحة من قبل الصندوق من أكثر القروض تفضلية. هذا، إلى جانب ما يعبر عنه هذا الترفيع من دعم للتعاون مع الصندوق والتزام بلادنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما انه يمثل فرصة لتتمين مشاريع الصندوق على مستوى الجهات الداخلية للبلاد والتي لها أثر إيجابي في دعم الفئات الهشة في المناطق الريفية لاسيما من النساء والشباب العاطلين عن العمل.

وفي هذا الإطار، تم تحديد مبلغ مساهمة الدولة التونسية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بمليون ومائتين وخمسين ألف دولار أمريكي (1 250.000) وهو نفس مبلغ مساهمة بلادنا في التجديد السابق لموارد الصندوق للفترة 2022-2024. هذا، وسيتم دفع هذه المساهمة على ثلاثة أقساط متساوية بعنوان سنوات 2025 و2026 و2027.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.